الأمم المتحدة

A/73/624–S/2018/1092*



الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 December 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البند ٤٠ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/١١ وقرار مجلس الأمن ٢٤٠٥ (٢٠١٨)، اللذين طُلب فيهما إلى الأمين العام تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.

٢ – ويعرض التقرير ما استجد في أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان منذ صدور تقريري السابق في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (A/73/374-S/2018/824)، بما في ذلك الجهود المبذولة في مجالات السياسة والشؤون الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان.

ثانيا – التطورات ذات الصلة

٣ – أجريت الانتخابات البرلمانية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر كما كان مقررا. وكانت هناك حالات تعطّل مطوّلة وصعوبات تشغيلية واسعة النطاق قررت المفوضية المستقلة للانتخابات على إثرها تمديد فترة التصويت في بعض مراكز الاقتراع ليوم إضافي. وبلغ العنف ذروته في يوم الانتخابات، حيث كان هذا هو اليوم الذي شهد أكبر عدد من الإصابات في صفوف المدنيين طيلة عام ٢٠١٨. في ولاية قندهار، تأخر إجراء الانتخابات لمدة أسبوع بعد مقتل اثنين من كبار مسؤولي الأمن في هجوم لحركة طالبان. وهيمن الجدل المثار بخصوص استخدام تقنية التحقق من هويات الناخبين بواسطة البيانات البيومترية على مرحلتي ما قبل الانتخابات وما بعدها، حيث جرى سجال بين هيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية بخصوص جواز الاعتداد بأصوات الناخبين الذين لم يتم التحقّق من هوياتهم بهذه التقنية. وبدأ

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

121218 121218 18-20408 (A)





الزعماء السـياسـيون في التفاوض على تكوين بطاقات الترشّح للانتخابات الرئاسـية المقرر إجراؤها في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩. ومع تعيين زلماي خليل زاد ممثلا خاصا للولايات المتحدة لشؤون المصالحة في أفغانستان، تجدَّد زخم جهود السلام. واستضاف الاتحاد الروسي اجتماعا دوليا بشأن أفغانستان حضـره ممثلون عن المجلس الأعلى للسـلام في أفغانسـتان وعن حركة طالبان. وظلت العلاقات بين أفغانسـتان وباكسـتان ودية إجمالا. وتسـارعت وتيرة أعمال التحضـير لمؤتمر جنيف الوزاري المعقود في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وظلت الحالة الإنسانية خطيرة، حيث اتّسمت بمعدلات عالية للتشرد، وزيادة في معدلات الإصابة بالصدمات بسبب النزاع، إلى جانب تسبُّب الجفاف في انعدام الأمن الغذائي لملايين من الأفغان. واستمرت عودة اللاجئين من جمهورية إيران الإسلامية بمعدّلات عالية، مما ولّد مزيدا من الضغط على الموارد في غربي أفغانستان.

ألف - التطورات السياسية

٤ - هيمنت على السـاحة السـياسـية أعمال التحضـير للانتخابات البرلمانية التي كان موعدها ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الأشهر السابقة للانتخابات، أعطت المفوضية المستقلة للانتخابات دفعة للتحضـيرات التقنية، وشمل ذلك تعيين الموظفين في مراكز الاقتراع، وتجميع قوائم الناخبين المعدّة على مستوى كل مركز اقتراع على حدة، واعتماد مراقبي الانتخابات. وبالتعاون مع لجنة الشكاوى الانتخابية، عقدت المفوضية المستقلة للانتخابات أيضا منتديات انتخابية على مستوى الولايات في ٣٣ ولاية لتوعية الناخبين وكسـب تأييد الأطراف صـاحبة المصـلحة في العملية الانتخابية. وبدأت الفترة الرسمية للدعاية الانتخابية في ٢٨ أيلول/سبتمبر، فتحفّزت الأحزاب السياسية والمرشحون، فبدأوا يسعون إلى حشد الدعم على مستويي الولايات والمقاطعات.

٥ - ومع استمرار الأعمال التحضيرية، أصرّت الأحزاب السياسية على مطالبتها ببدء العمل بتقنية التحقق البيومتري من هويات الناخبين كوسـيلة للحد من التزوير الانتخابي. وفي ١٥ أيلول/سـبتمبر، قام أنصار الائتلاف الوطني الكبير لأفغانستان، وهو تجمّع لأحزاب سياسية متنوعة، بمحاصرة مكاتب المفوضية المستقلة للانتخابات في بلخ، بولاية هرات، وفي ولاية قندهار، ثم وسّعوا دائرة الحصار لتضم ولاية ننكرهار في ١٨ أيلول/سبتمبر، في محاولة للضغط على المفوضية. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أعلنت المفوضـية المسـتقلة للانتخابات أنها سـتتولى المسـؤولية عن تطبيق عملية التحقق البيومتري من هويات الناخبين، وهو ما يستلزم مسحا ضوئيا لبصمتي سبابتي اليدين، وصورة رقمية للناخب، ومسحا لتذكرة هوية الناخب، وملصقا لتسجيل الناخب. وأفضى هذا الإعلان إلى رفع الضغط الممارس على المفوضية المستقلة للانتخابات من جانب الأحزاب السياسية، فأنهت هذه محاصرتها لمكاتب المفوضية المستقلة للانتخابات في الولايات الأربعة. وفي ١٦ تشـرين الأول/أكتوبر، أعلنت هيئة المشـتريات الوطنية التابعة للحكومة بأنها قامت، بالتعاون مع المنظمة الإحصائية المركزية، بتوقيع عقد مع شركة Dermalog الألمانية لتوفير تقنية التحقق البيومتري من هويات الناخبين يوم الاقتراع. غير أن منظمات المجتمع المدني أعربت عن قلقها من أن عملية الشـراء المتأخّرة هذه لم تترك وقتا كافيا لمهام حيوية من قبيل تعيين مزيد من موظفي مراكز الاقتراع وتدريبهم، وتوعية الجمهور، والترتيبات اللوجسـتية لنقل واسـترجاع أدوات التحقق البيومتري، وتنقيح الإجراءات المتّبعة يوم الاقتراع لإدماج التقنية الجديدة. وأثارت الجهات المعنية بمراقبة الانتخابات شـواغل بخصـوص ما يشـكله بدء العمل بتلك التقنية من إنهاك لقدرات المفوضـية

المستقلة للانتخابات مما يعيقها عن إتمام أعمال أخرى في إطار التحضير للانتخابات، بينما أعرب المجتمع الدولي عن قلقه من أن هذه التقنية، إذا استُخدمت بأنماط معينة، قد تمسّ بسرية الاقتراع.

٦ - وازداد تعقّد أعمال التحضير للانتخابات بسبب التهديدات الأمنية الشديدة التي تعرّضت لها العملية الانتخابية من جانب حركة طالبان التي أصدرت بيانات حذّرت فيها الناخبين وموظفي الانتخابات من مغبّة المشاركة في الانتخابات، وهدّدت أفراد الأمن المكلفين بحماية موظفي الانتخابات والمواقع الانتخابية. واغتيل ما مجموعه تسعة مرشحين في فترة ما قبل الانتخابات، وأعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن اثنتين من تلك الهجمات. واهتزت ثقة الجمهور بسبب اغتيال عبد الرازق، رئيس شرطة ولاية قندهار، في هجوم أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عنه. وعلى إثر ذلك، تقرر تأجيل الانتخابات البرلمانية في ولاية قندهار حتى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.

٧ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أجريت الانتخابات البرلمانية في ٣٢ ولاية، أي في جميع الولايات عدا قندهار وغزني، حيث أعيقت عمليات تسجيل الناخبين وتسمية المرشحين بسبب الاحتجاجات التي منعت الوصول إلى المفوضية المستقلة للانتخابات. واتّسمت الانتخابات بحماس عال من جانب الناخبين، على الرغم من التهديدات الأمنية. غير أن التأخر في فتح مراكز الاقتراع، بسبب التهديدات الأمنية ضد موظفي الاقتراع في كثير من الحالات، والإبهام المحيط باستخدام تقنيات التحقق البيومتري من هويات الناخبين، والأخطاء في قوائم الناخبين المعتمدة حديثا، كلها تسبّب في حالات تعطُّل مطوّلة في مناطق عديدة، مما دفع بعض الناخبين إلى مغادرة مراكز الاقتراع دون الإدلاء بأصواتهم. ووسط الإحباط المتزايد من جانب الناخبين، أعلنت المفوضية المستقلة للانتخابات بعد ظهر يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر أنه سيجري تمديد فترة الاقتراع لعدة ساعات، وأن مراكز الاقتراع التي لم تكن قد فتحت أبوابها بحلول الساعة الواحدة بعد الظهر سيعاد فتحها في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. واستجابةً للبلاغات الواردة على نطاق واسع بخصوص عدم توافر أدوات التحقق البيومتري أو تعطّلها، أعلنت المفوضية كذلك أنه يجوز التصويت باستخدام قوائم الناخبين في حالات عدم توافر أدوات التحقق البيومتري. وهدّأ هذا الإعلان من غضبة الناخبين في بعض المناطق، ولئن أثار مخاوف لدى بعض المرشحين من أن يولّد الوقت الإضافي واللبس المحيط به فرصة للغش. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، فُتحت مراكز الاقتراع في ولايات عديدة، وفي مدينة كابل. وفي الأسبوع التالي، أجريت الانتخابات البرلمانية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر في ولاية قندهار، حيث ووجهت مشاكل تقنية مشابهة لتلك التي ووجهت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. ووفقا المفوضية المستقلة للانتخابات، كان هناك ما مجموعه ٨١٢ ٤ مركز اقتراع مفتوحا على مدى الأيام الثلاثة للتصويت، وقُدّر حجم إقبال الناخبين بـ ٤,٢ ملايين ناخب. وكان الإقبال أعلى في عواصم الولايات، وسُجّلت أرقام عالية بشكل خاص في كابل وهرات وننكرهار وبكتيا ودايكندي.

٨ - ومن بين ٨,٥ ملايين ناخب مسجل، كان النساء يمثلن ما يقدّر بـ ٣٥ في المائة، وهو ما يمثل زيادة بمقدار ثماني نقاط مئوية عن الانتخابات الرئاسية التي أجريت عام ٢٠١٤. وفي يوم الانتخابات، قُدّرت نسبة إقبال الناخبات بحوالي ٣٠ في المائة من مجموع الناخبين. وكان هناك ٤٢٩ ٧ مركز اقتراع مخصصا للنساء، مقابل ٦٦٧ ١١ مركزا مخصصا للرجال. وأفيد بأن حوالي ٠٠٠ ١٣ من النساء الأفغانيات شاركن كمراقبات للانتخابات في مختلف أنحاء أفغانستان.

٩ - وبدأت عمليات استرجاع المواد وعدّ الأصوات على الفور. وقد تأخر استرجاع صناديق الاقتراع في عدة ولايات، وكان هذا راجعا بشكل رئيسي إلى التهديدات الأمنية التي استلزمت استخدام الطائرات

العمودية بدلا من التنقل على الطرق. وأعلنت المفوضية المستقلة للانتخابات إعادة عدّ الأصوات في ٢٤ ولاية، وذلك بسبب عدم اكتمال الاستمارات ووجود مخالفات إجرائية. وسجّلت لجنة الشكاوى الانتخابية ٨٤٥ ١١ شكوى. وحتى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت اللجنة قد فرغت من الفصل في ٤٤٧ ١٠ شكوى في ٢١ ولاية.

١٠ - وشابت فترة ما بعد الانتخابات خلافا مطروحاً على عموم الجمهور بين المفوضية المستقلة للانتخابات ولجنة الشكاوى الانتخابية بشأن جواز الاعتداد ببطاقات اقتراع الناخبين الذين لم يتم التحقق من هوياتهم بيومتريا. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت لجنة الشكاوى الانتخابية بيانا أعلنت فيه أنه ينبغي اعتبار جميع الأصوات المدلى بها دون استخدام تقنية التحقق البيومتري باطلة. ومع أن هذا البيان كان خارجا عن نطاق اختصاص لجنة الشكاوى الانتخابية، فإنه سرعان ما كسب تأييد الأحزاب السياسية والعديد من المرشحين الذين دفعوا بأن عدم الاعتداد بالأصوات المدلى بها دون تحقق بيومتري هو السبيل الوحيد لضمان عدم تأثير الأصوات المزورة في نتائج الانتخابات. وأعرب آخرون عن قلقهم من أن عدم الاعتداد ببطاقات الاقتراع تلك قد يفضي إلى بطلان أصوات ملايين من الناخبين الحقيقيين. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت المفوضية المستقلة للانتخابات ولجنة الشكاوى الانتخابية بيانا مشتركا أعلنتا فيه أنه سيتم احتساب الأصوات المدلى بها بلا تحقق بيومتري، شريطة أن تكون قوائم الناخبين المطبوعة قد استعين بها وتم التحقق منها في مراكز الاقتراع. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت المفوضية المستقلة للانتخابات أن نشر النتائج الأولية للانتخابات سيتأخر عن الموعد الأصلي الذي كان محددا له تاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في ٣٢ ولاية، وإلى ١ كانون الأول/ديسمبر في ولاية كابل. غير أنه في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت المفوضية قد أعلنت نتائج خمس ولايات فقط.

١١ - ومع تراكم حالات التأخر في استرجاع صناديق الاقتراع وعدّ الأصوات، أعربت الأحزاب السياسية وشخصيات من المعارضة عن القلق المتزايد إزاء أسلوب إدارة الانتخابات، وأعرب البعض عن تشككه في قدرة المفوضية المستقلة للانتخابات على إجراء الانتخابات الرئاسية في الموعد المقرر المحدد له تاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وأدت حالة عدم اليقينية المحيطة بالانتخابات الرئاسية إلى تجدّد النداءات المطالبة بإقامة إدارة مؤقتة، وجاءت أعلى الأصوات المطالبة بذلك من الرئيس السابق كرزاي. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ضمّ قلب الدين حكمتيار، زعيم حركة الحزب الإسلامي السياسية، صوته إلى هذه الأصوات، حيث قال إن النظام الانتخابي ينبغي تغييره إلى نظام تمثيل نسبي وحذّر من أن حركة الحزب الإسلامي ستطالب بإقامة إدارة مؤقتة إذا لم تلبّ مطالبها.

١٢ - ومع ذلك، بدأ معظم القادة السياسيين يوجهون طاقاتهم إلى خوض انتخابات عام ٢٠١٩ الرئاسية، فتسارع نشاط إقامة التحالفات مع اقتراب الموعد النهائي لتقديم أسماء المرشحين النهائيين. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت حركة الحزب الإسلامي أنها بصدد النظر في الدفع بمرشح يمثلها في الانتخابات الرئاسية بالتشاور مع مجموعات سياسية أخرى. وبشكل منفصل، أعلن الائتلاف الوطني الكبير لأفغانستان في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر أنه سيتقدم ببطاقة تضم مرشحا رئاسيا وثلاثة مرشحين لنيابة الرئيس ومرشحا لرئاسة الوزراء وثلاثة مرشحين لنيابة رئيس الوزراء. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قال الرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله إنه سيتخذ القرار بشأن ترشّحه المحتمل بالتشاور مع الجماعات الجهادية السابقة، ولكنه استبعد أن يدعم مرشحا رئاسيا آخر.

١٣ - وفي غضون ذلك، قام الرئيس غني بسلسلة من الزيارات إلى الولايات، حيث توجّه إلى ولايات غزني وفارياب وبروان وقندهار وهلمند وباكتيكا ودايكندي، حيث سلّط الضوء على التزامات الحكومة تجاه مشاريع البنية التحتية والأمن على الصعيد المحلي. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد المتحدث باسم الرئيس غني أن الرئيس سيترشّح لولاية أخرى. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء زيارة إلى ولاية دايكندي التي تقطنها أغلبية منتمية إلى طائفة الهزارة، أعلن الرئيس غني أن سَرْوَر دانش، نائب الرئيس الثاني الحالي المنتمي إثنيا لطائفة الهزارة، سيكون موجودا على بطاقة ترشّحه.

١٤ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، أعلن حنيف أتمر، الذي كان يشغل آنذاك منصب مستشار الأمن الوطني، أنه استقال من منصبه بسبب خلافات سياساتية مع الرئيس غني. وفي اليوم التالي، أعلن الرئيس غني أنه عيّن في هذا المنصب حمد الله محب، الذي كان يشغل وقتها منصب سفير أفغانستان لدى الولايات المتحدة الأمريكية. وأعقب ذلك سلسلة من التغييرات في القيادات الأمنية. ففي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، قام الرئيس غني بإعفاء محمد جورة من منصبه ككبير للمستشارين ونائب لمدير مجلس الأمن القومي. وأكد بيان صادر عن مكتب الرئيس أن الفريق جورة قد عُزل بموجب مرسوم رئاسي. ولم تُقدَّم أي تفاصيل بخصوص الظروف المؤدية إلى عزله. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، استقال سبعة من أعضاء مكتب مستشار الأمن القومي، ومن بينهم اثنان من الأعضاء الرفيعي المستوى، وهما مدير تقييم التهديدات ومدير الاتصالات الاستراتيجية.

١٥ - تولّد زخم إضافي لسعي أفغانستان للتوصّل إلى تسوية سلمية متفاوض عليها عندما عيّنت الولايات المتحدة في ٢١ أيلول/سبتمبر زلماي خليل زاد ممثلا خاصا لشؤون المصالحة في أفغانستان. وفي الفترة من ٤ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قام السيد خليل زاد بزيارة أفغانستان والإمارات العربية المتحدة وباكستان وقطر والمملكة العربية السعودية، في محاولة لحشد الدعم الإقليمي لعملية السلام في أفغانستان. وخلال الزيارة التي قام بها إلى أفغانستان، التقى السيد خليل زاد بالرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله، وبممثلين عن المجلس الأعلى للسلام وأعضاء في المعارضة السياسية. وفي هذه اللقاءات، شدّد السيد خليل زاد على ضرورة امتلاك القوى الأفغانية زمام عملية السلام، ثم دعا في مؤتمر صحفي كلا من الحكومة وحركة الطالبان إلى تشكيل فريقي مفاوضين للدخول في محادثات مباشرة. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الرئيس غني أنه سيتم تشكيل مجلس وطني للتشاور بشأن عملية السلام من ممثلين ترشحهم السلطات المدنية والعسكرية في الولايات الـ ٣٤ جميعها. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت حركة طالبان أن السيد خليل زاد قد اجتمع مع اللجنة السياسية لحركة طالبان في قطر في اليوم السابق. ووفقا لبيان حركة طالبان، كان الاجتماع بناءً ودارت مناقشاته حول انسحاب القوات الدولية من أفغانستان والتوصّل إلى حل للنزاع الأفغاني. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت حركة طالبان أنها عيّنت في لجنتها السياسية خمسة من كبار المسؤولين من مسجوني خليج غوانتانامو السابقين. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قام السيد خليل زاد بزيارة أخرى إلى أفغانستان، حيث التقى بمسؤولين حكوميين وأعضاء في المعارضة السياسية لمناقشة خططه لإشراك الأطراف الإقليمية مستقبلا. وأعقب ذلك زيارات قام بها إلى بلدان أخرى في المنطقة، من بينها قطر، حيث التقى السيد خليل زاد مرة أخرى باللجنة السياسية لحركة طالبان.

١٦ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، استضاف الاتحاد الروسي مؤتمرا عُقد في موسكو بشأن أفغانستان بحضور ممثلين من أوزبكستان وباكستان وتركمانستان وجمهورية إيران الإسلامية والصين وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان والهند، ومن المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان واللجنة السياسية لحركة

طالبان. وشارك في المؤتمر أيضا مسؤول من سفارة الولايات المتحدة. وتكلّم ممثل حركة الطالبان في المؤتمر فكرر الإعراب عن موقف حركة طالبان الذي مفاده أن وجود القوات العسكرية الدولية هو العقبة الرئيسية أمام إحلال السلام في أفغانستان، وأضاف أن المسائل الأخرى، بما في ذلك الاعتراف المتبادل بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان والتعديلات الدستورية وحقوق المرأة، يمكن التفاوض عليها بعد حل مسألة القوات الأجنبية. وعقب المؤتمر، أصدرت وزارة الخارجية بيانا رحبت فيه بجميع الجهود المبذولة من أجل إيجاد عملية سلام في أفغانستان، ولكنها حذّرت من مغبّة السماح لحركة طالبان بتوظيف العمليات الإقليمية كأداة لتحقيق مآربها.

١٧ - ومنذ آب/أغسطس، دعمت المكاتب الميدانية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (البعثة) ثماني مبادرات سلام محلية غطّت ما مجموعه ١١ ولاية. وشملت هذه المبادرات سلسلة من المشاورات التي أجريت لدعم دور الشباب في عملية السلام في ولاية بكتيا، ومبادرة لتسوية النزاعات الطائفية في ولاية سمنكان، ومشروعا تم في إطاره جمع الشيوخ وعلماء الدين والنساء والشباب تحت سقف واحد لمناقشة تدابير بناء الثقة في المناطق غير المستقرة من ولاية هلمند.

باء - الأمن

١٨ - ظلّت الحالة الأمنية متقلبة، واستمرت الحوادث بنسق مرتفع دائما. وبينما كان هناك انخفاض طفيف في عدد الحوادث الأمنية من بعض الفئات، ارتفع العدد الإجمالي للإصابات بسبب ازدياد شدة هجمات معينة. وكان الاستثناءان الواضحان لهذا الاتجاه هما فترة عطلة عيد الأضحى واليوم الأول من الانتخابات البرلمانية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، اللذان شهدا بشكل استثنائي مستوى منخفض ومستوى مرتفع من الحوادث، على التوالي. ففي الفترة الفاصلة بين ١٦ آب/أغسطس و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، سجّلت البعثة ما مجموعه ٨٥٤ ٥ حادثا أمنيا، أي بانخفاض نسبته ٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وشهدت المنطقة الجنوبية أكبر عدد من الحوادث، تلتها المنطقة الشرقية والمنطقة الجنوبية الشرقية. واستمرت الاشتباكات المسلحة في الاستئثار بأكبر عدد من الحوادث الأمنية، وشكلت نسبة ٦٣ في المائة من مجموع الحوادث، غير أنّ هذا الرقم يقلّ بنسبة ٥ في المائة عن الفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وسُجل انخفاض في الهجمات الانتحارية بنسبة ٣٧ في المائة، مما يعكس ربما جهود الحظر الناجحة في مدينتي كابل وجلال أباد، فيما سجلت الغارات الجوية من قبل القوات الجوية الأفغانية والقوات العسكرية الدولية زيادة بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧.

١٩ - وسَجّل المستوى العام للعنف انخفاضا كبيرا خلال عطلة عيد الأضحى الممتدة من ٢٠ إلى ٢٤ آب/أغسطس. ففي أسبوع هذه العطلة، شهدت البعثة وقوع ٢٢٧ حادثا في المجموع، وهو أدنى مستوى للعنف شهدته فترة أسبوع واحد منذ بداية عام ٢٠١٣. وقد حدث هذا الانخفاض في وتيرة العنف على الرغم من رفض طالبان للعرض الذي قدمه الرئيس غني في ١٩ آب/أغسطس بشأن وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر. وعلى غرار الديناميات الأمنية التي شهدتها الفترة القريبة من عطلة عيد الفطر في حزيران/يونيه، عاد مستوى الهجمات التي شنتها حركة طالبان بعد عيد الأضحى سريعا إلى مستوى المتوسط الأسبوعي المسجل في عام ٢٠١٨ وقدره ٤٣٣ حادثا.

٢٠ - وشهد أوّل يوم من الانتخابات، أي يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، مستويات عالية من الحوادث الأمنية في جميع أنحاء البلد، حيث شنّت طالبان هجمات وزرعت أجهزة متفجرة يدوية الصنع

لتقويض عملية الانتخابات. وشـــهدت مدينة قندوز أكبر عدد من الحوادث (٢٥ حادثا)، تلتها مدينة كابل التي شهدت ١٤ هجوما بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وكذلك هجوما انتحاريا بارزا ادعى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان مسؤوليته عنه. وبما أنّ التصويت لم يجر في محافظتي قندهار وغزني، فإنّ العدد الإجمالي للحوادث الأمنية المستجدة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر كان مشابهاً للأرقام المسجلة خلال جولة الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٤. وعلى الرغم مما ورد من أنّ طالبان قد منعت الكثير من الناخبين من التصويت في المناطق الواقعة تحت سيطرتها ونفوذها، فإن العدد الكبير من الحوادث لم يفض إلى أي تعطيل كبير للعملية الانتخابية في المناطق الحضـــرية. وفي ٢٩ تشـــرين الأول/أكتوبر، قام مهاجم انتحاري بتفجير نفســه عند مدخل مقر المفوضـية المسـتقلة للانتخابات في كابل. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان مسؤوليته عن هذا الهجوم. وهذا هو الهجوم الانتحاري الثاني الذي يستهدف مقر المفوضية في عام ٢٠١٨.

٢١ – وفي أعقاب الهجوم الواسع النطاق الذي نفذته طالبان في مدينة غزني في آب/أغسطس، ظلت المخاوف قائمة بشأن احتمال وقوع هجوم كبير آخر في الجنوب الشرقي، بما في ذلك ضد مدينة غزني. ولئن لم يحدث هذا الهجوم، فإنّ طالبان ظلّت تضـــغط على القوات الحكومية في ضــــواحي المدينة والمقاطعات المحيطة بها وعلى طول الطريق السريعة الرئيسية رقم ١، وتمكنت في نهاية المطاف من الاستيلاء على مقاطعة أندار في ١٤ تشـــرين الأول/أكتوبر. وتدهور الوضـــع الأمني في المناطق الغربية التي يهيمن عليها الهزارة في ولاية غزني، حيث أدت هجمات طالبان الواســـعة النطاق إلى اشـــتباكات عنيفة ونزوح شامل خلال النصف الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما تسبب أحد الاشتباكات المنفصلة بين طالبان وميليشيات موالية للحكومة في مقاطعة خاس أوروزغان بولاية أوروزغان في تشريد أسر من الهزارة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٢ – واستولت طالبان مؤقتا على مواقع استراتيجية على طول الطرق الرئيسية في عدة أقاليم، مما أتاح لها فعليا تقييد الحركة بين الولايات. وعلى طول الطريق الســـريعة الرئيســـية رقم واحد المؤدية إلى كابل، اســتولت طالبان على مقاطعتي دايمرداد وسـيّد أباد بولاية وردك. ونفذت طالبان أيضـا هجمات متكررة على الطرق الرئيسـية الرابطة بين مزار – شـربينغهام وميمنة – أندخوي في المنطقة الشـمالية، وعلى طول الطريق الرابطة بين هرات وقلعة ناو في الغرب، مما أدى إلى تعقيد سبل وصول الحكومة والحد من تنقلات السـكان. وفي ٣٠ أيلول/سـبتمبر، نفّذت حركة طالبان هجوما منسّـقا ضـدّ العديد من نقاط التفتيش الحكومية في مقاطعة قيصـــر بولاية فارياب، مما أدى إلى صـــدام مطول قبل أن تنســـح قوات طالبان في ١ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٣ – وازدادت المخاوف بشأن الأمن في ولاية قندهار على إثر عملية اغتيال قائد الشرطة عبد الرازق، وكذلك رئيس الإدارة الوطنية للأمن في الولاية، اللواء عبد المنعم حسـين خل، في هجوم مسـلح شـهدته مدينة قندهار في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أصيب حاكم ولاية قندهار، زلماي ويسا، في هذا الهجوم الذي نُفّذ خلال زيارة قائد بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلســـي. وأعلنت طالبان مسؤوليتها عن الحادث ونشرت اسم المعتدي المزعوم على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، قام الرئيس غني، بعد مطالبة من الوجهاء المحليين، بتعيين الأخ الأصـــغر لعبد الرازق قائدا لشرطة الولاية.

٢٤ - وما زال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان حاضرا بشكل مكثف في المنطقة الشرقية، حيث أعلن التنظيم مسؤوليته عن ثلاث هجمات انتحارية معقدة في ولاية ننكرهار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعن ستة هجمات في مدينة كابل. بيد أنّ الحضور القوي لقوات الأمن الوطنية الأفغانية في مدينة جلال أباد منذ آب/أغسطس كان له أثر إيجابي على الوضع الأمني العام في المدينة. وواصل التنظيم قتاله ضد طالبان، حيث وردت تقارير عن وقوع اشتباكات مسلحة بين المجموعتين في ولايتي كونار وننكرهار. وواصلت القوات العسكرية الدولية استهداف التنظيم، وشنّت سلسلة من الغارات الجوية على أهداف في مقاطعات ده بالا وآتشين وخوجياني ونازيان وشبرهار بولاية ننكرهار.

٢٥ - ووردت أنباء عن وقوع ثلاثة عشر من الحوادث المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة، منها ثلاثة حوادث تخويف وسبعة حوادث إجرامية وحادثان على صلة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، تم الإفراج عن معال لأحد موظفي الأمم المتحدة، يعيش في ولاية قندوز، بعد أن تعرض للاختطاف في حادث إجرامي.

جيم - التعاون الإقليمي

٢٦ - واصلت أفغانستان وباكستان جهودهما من أجل تحسين علاقاتهما الثنائية في أعقاب تنصيب رئيس وزراء باكستان، عمران خان، في آب/أغسطس. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، قام وزير الخارجية الباكستاني، شاه محمود قريشي، بزيارة إلى كابل، واجتمع بالرئيس غني، وبالرئيس التنفيذي عبد الله، ووزير الشؤون الخارجية الأفغاني، صلاح الدين رباني. وتناولت المحادثات الأمن، والسلام والاستقرار الإقليميين، ومكافحة الإرهاب، وتنفيذ خطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن. وكانت هذه أول زيارة رسمية يقوم بها الوزير قريشي بعد تعيينه، وهي قد اعتُبرت بمثابة إشارة لما توليه باكستان من أولوية للعلاقة بين البلدين. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر الرئيس غني علناً أن عملية اغتيال قائد شرطة قندهار قد تم التخطيط لها في باكستان. وقد أثار هذا الادعاء ردا قويا من وزارة الخارجية الباكستانية، التي أصدرت بيانا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ترفض فيه هذه الادعاءات وتعتبرها واهية وتدعو المسؤولين الأفغان إلى جعل المناقشات المتعلقة بالشواغل الأمنية تتم عبر قناة خطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن.

٢٧ - وقد اتسعت دائرة الجهود الرامية إلى تحسين التعاون الدولي على عملية السلام الأفغانية. ففي ١١ أيلول/سبتمبر، عقدت منظمة التعاون الإسلامي اجتماعاً للممثلين الدائمين في جدة، بالمملكة العربية السعودية، حضره نائب وزير الخارجية الأفغاني. ووجه الأمين العام للمنظمة دعوةً إلى المشاركين لكي يشجعوا كل الأطراف المعنية على المشاركة في محادثات السلام. وفي يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر، قام الرئيس التنفيذي عبد الله بزيارة جاكرتا، واجتمع بالرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو الذي دعا طالبان إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وفي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعاد أحد وفود مجلس علماء إندونيسيا، كان في زيارة إلى كابل، التأكيد على دعمه لعملية السلام واقترح متابعة الاجتماع الثلاثي لعلماء أفغانستان وباكستان وإندونيسيا، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٨ في جاكرتا.

٢٨ - واستمر التعاون المتعدد الأطراف ضمن إطار عملية قلب آسيا - إسطنبول، حيث عُقد اجتماع لكبار المسؤولين في ٢٨ أيلول/سبتمبر في نيويورك، واجتماعات للأفرقة التقنية الإقليمية المعنية بالثقافة والتعليم في جمهورية إيران الإسلامية في ٢٠ آب/أغسطس؛ وبمكافحة الإرهاب في كابل في ١٥ أيلول/

سبتمبر؛ وبالتجارة والتبادل والصناعة في نيودلهي في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر؛ وبمكافحة المخدرات في موسكو في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

ثالثا - حقوق الإنسان

٢٩ - في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت البعثة تقريرها الفصلي الثالث لعام ٢٠١٨ عن مستجدات حماية المدنيين في النزاع المسلح[1]. وقامت البعثة بتوثيق ٨٠٥٠ من الإصابات في صفوف المدنيين (٢ ٧٩٨ قتيلاً و ٥ ٢٥٢ جريحاً) خلال الفترة الفاصلة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وهو أعلى عدد من الوفيات المدنية المسجلة في الأشهر التسعة الأولى من العام منذ عام ٢٠١٤. وعزت البعثة ٦٥ في المائة من جميع هذه الإصابات كلها إلى عناصر مناوئة للحكومة (٣٥ في المائة إلى حركة طالبان، و ٢٥ في المائة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، و ٥ في المائة إلى عناصر مناوئة للحكومة مجهولة الهوية)، و ٢٢ في المائة إلى قوات موالية للحكومة (١٦ في المائة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية، و ٥ في المائة إلى القوات العسكرية الدولية، و ١ في المائة إلى جماعات مسلحة موالية للحكومة)، و ١٠ في المائة إلى تبادل إطلاق نار غير محدد المصدر تم خلال اشتباكات برية بين عناصر مناوئة للحكومة وقوات موالية لها، و ٣ في المائة إلى حوادث أخرى منها المتفجرات من مخلفات الحرب والقصف عبر الحدود.

٣٠ - وأسفر استخدام تكتيكات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (بما في ذلك الهجمات الانتحارية وغير الانتحارية) عن وقوع ٣ ٦٣٤ إصابة في صفوف المدنيين (١ ٠٦٥ قتيلا و ٢ ٥٦٩ جريحا)، ليكون بذلك، وبنسبة ٤٥ في المائة من مجموع الإصابات، السبب الرئيسي للإصابات في صفوف المدنيين خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٨. وفي تقرير خاص مؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر[2]، أثبتت البعثة بالوثائق أن استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من قبل العناصر المناهضة للحكومة قد بلغ مستويات قياسية خلال الفصول الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٨، حيث تعمد هذه العناصر بشكل متزايد إلى توجيه هذه الهجمات ضد السكان المدنيين، بما في ذلك الأقلية الشيعية المسلمة. واستأثرت الاشتباكات البرية، التي تشكل السبب الرئيسي الثاني للإصابات بين المدنيين، بـ ٢ ٣١١ إصابة (٦٠٥ قتلى و ١ ٧٠٦ جرحى)، أي ما يعادل نسبة ٢٩ في المائة من مجموع الإصابات. وظلت البعثة توثق للمستويات المرتفعة من الإصابات في صفوف المدنيين جراء الغارات الجوية التي تقوم بها القوات الموالية للحكومة، حيث تم تسجيل ٦٤٩ إصابة (٣١٣ قتيلا و ٣٣٦ جريحا)، أكثر من نصفها في أوساط النساء والأطفال. وأثبتت البعثة بالوثائق وقوع ٢ ١٣٦ إصابة في صفوف الأطفال (٦٥٣ قتيلا و ١ ٤٨٣ جريحاً) و ٨٢٩ إصابة في صفوف الإناث (٢٥٠ قتيلة و ٥٧٩ جريحة).

٣١ - وتسبّب العنف خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر في أكبر عدد من الإصابات بين المدنيين خلال يوم واحد حتى الآن في عام ٢٠١٨، وأيضا في أكبر عدد من هذه

---

(١) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، "Quarterly report on the protection of civilians in armed conflict: 1 January to 30 September 2018" (Kabul, 10 October 2018).

(٢) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، "Special report on the protection of civilians in armed conflict: Increasing harm to Afghan civilians from the deliberate and indiscriminate use of improvised explosive devices" (Kabul, 7 October 2018).

الإصـــابات خلال أي يوم انتخابي منذ أن بدأت البعثة في توثيق مثل هذه الحوادث في عام ٢٠٠٩. وفي المجموع، سجّل هذا اليوم الانتخابي وقوع ٤٣٥ إصابة في صفوف المدنيين (٥٦ قتيلا و ٣٧٩ جريحا). ونجمت كلّ الإصـــابات تقريبا عن هجمات متعمدة أو عشـوائية من قبل عناصـر مناهضـة للحكومة، في مقدمتها طالبان. ووثقت البعثة ٥٣ إصـــابة في صـــفوف المدنيين (١٣ قتيلا و ٤٠ جريحا) نجمت عن الهجوم الانتحاري الذي اســتهدف مركزا للاقتراع في كابل وأعلن تنظيم الدولة الإســلامية في العراق والشام – ولاية خراسان مسؤوليته عنه.

٣٢ – وفي الفترة الفاصلة بين ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، تحققت فرقة العمل القُطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة من ٤١٢ انتهاكا جسيما بحق ٨٢٠ طفلاً (٢٤١ فتاة و ٥٧٠ صبيا و ٩ لم تحدد هويتهم). وتمثلت أهم الانتهاكات في قتل وتشويه ٧٨٣ طفلاً (٢٨٤ حالة وفاة، منها ١٧٩ صـــبيا، و ٩٩ فتاة، و ٦ لم تحدد هويتهم؛ و ٤٩٩ طفلاً مصاباً، منهم ٣٥٦ صبيا و ١٤٠ فتاة، و ٣ لم تحدد هويتهم). وقد تأثرت الشرائح التي تعيش في المناطق الوسطى والجنوبية والشمالية أكثر من غيرها. وشهد الربع الثالث من العام وقوع ٣٣ حادثا من حوادث الهجمات على المدارس وعلى العاملين في قطاع التعليم، في مقابل ٧٩ حادثا خلال الربع الثاني عندما تم استهداف المدارس بسبب استخدامها كمراكز لتسجيل الناخبين. وعزت فرقة العمل القُطرية للرصد والإبلاغ ١٥ حادثا إلى تنظيم الدولة الإســلامية في العراق والشــام – ولاية خراســان، و ١٤ حادثا إلى طالبان، وحادثين إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، وحادث واحد لكل من الميليشـــيات الموالية للحكومة وللجماعات المســلحة غير المحددة. وشملت الانتهاكات تســع حالات تجنيد للأطفال واستخدامهم، شملت ١٩ صبيا، وخمس حالات اختطاف، شملت ١٥ صبيا، وعمليات اغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسـي ضـد ثلاثة أطفال (فتاتان وصـبي واحد). وعلاوة على ذلك، تحققت فرقة العمل من ١٩ حادثا من حوادث الهجمات على المرافق الصـــحية، وأيضـــا من ثمانية حوادث تتعلق بالحرمان من المساعدات الإنسانية.

٣٣ – وتحققت فرقة العمل القُطرية للرصد والإبلاغ من ١٩ هجمة ضدّ مرافق صحية وضدّ عاملين في مجال الرعاية الصحية، منها ١٥ هجمة ضد مرافق و ٤ هجمات ضد عاملين في مجال الرعاية الصحية شملت ثمانية عاملين من بينهم ثلاث نســاء، وذلك في مقابل ١٢ حادثا خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير السابق. وعزت فرقة العمل ١٤ حادثا إلى الجماعات المسلحة (١١ حادثا إلى طالبان، و ٣ حوادث إلى تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشـام – ولاية خراسـان) وحادثين إلى كل من الجيش الوطني الأفغاني والقوات العسكرية الدولية، وحادث واحد مشترك بين القوات العسكرية الدولية والمديرية الوطنية للأمن.

٣٤ – وتحققت فرقة العمل القُطرية للرصد والإبلاغ من تسعة حوادث لتجنيد الأطفال واستخدامهم شملت ١٩ صبيا (١٠ حوادث من جانب طالبان، و ٧ حوادث من جانب الميليشيات الموالية للحكومة، وحادثان من جانب الشرطة المحلية الأفغانية)، وذلك في مقابل الفترة المشمولة بالتقرير السابق التي أوردت أنّه قد تم التحقّق من عملية تجنيد واستخدام لصبيين اثنين، والتوثيق لادعاءات موثوقة بتجنيد واستخدام خمســة من الصـــبيان. وتحققت فرقة العمل من ثلاث حالات عنف جنســي ضـــد أطفال، بما في ذلك لأغراض باتشـــا بازي، اثنتان منهما من قبل الشـــرطة الوطنية الأفغانية والثالثة من قبل الشـــرطة المحلية الأفغانية. وتحقّقت فرقة العمل من خمســة حوادث لاختطاف الأطفال، شملت ١٥ صـبيا (ثلاثة حوادث على يد طالبان وحادث واحد على يد كل من الشرطة المحلية الأفغانية وحركة طالبان باكستان).

٣٥ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، نُقلت إلى مركز كابل لإعادة تأهيل الأحداث مجموعة الـ ٥٥ حدثا الذين قاموا في ولاية جوزجان، وطائفة قوامها ٢٥٠ فردا من الذين يُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، بتسليم أنفسهم في ٣١ تموز/يوليه إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وقد تم احتجاز هؤلاء الأحداث دون تهمة من قبل مديرية الأمن الوطني في انتهاك لقانون الإجراءات الجنائية.

٣٦ - في أعقاب صدور تقرير البعثة في أيار/مايو ٢٠١٨ بعنوان ''الظلم والإفلات من العقاب: الوساطة في الجرائم الجنائية المتعلقة بالعنف ضد المرأة'' (Injustice and Impunity: Mediation of Criminal Offences of Violence against Women)، أنشأت وزارة شؤون المرأة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر لجنةً لاستعراض قانون القضاء على العنف ضد المرأة لعام ٢٠٠٩. ودخلت مديريةُ بدائل السجن، التي أنشأها مكتب النائب العام في وقت سابق من عام ٢٠١٨ لوضع سياسة بشأن خيارات العقوبات غير الاحتجازية، في طور العمل في شهر أيلول/سبتمبر. وواصلت البعثة الدعوة لسياسة تشمل اعتماد بدائل للسجن عن الجرائم الأقل خطورة في العنف ضد المرأة. وتأثرت ملاجئ حماية المرأة بانخفاض التمويل المقدم من الجهات المانحة، حيث قام اثنان على الأقل من هذه الملاجئ الستة والعشرين الموجودة في ٢١ ولاية بتخفيض خدماتهما.

٣٧ - في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، احتفلت الأمم المتحدة في أفغانستان باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي يؤشر لبدء الحملة العالمية المعنونة ''ستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني'' ضمن إطار الموضوع العالمي ''اصبغوا العالم باللون البرتقالي: #اصغوا إليّ أيضا'' (Orange the World #HearMeToo). وعقدت البعثة ١٣ من حلقات العمل والمشاورات واجتماعات المائدة المستديرة وحلقات النقاش، ونظمت مسابقة فنية تبرز الشواغل المتعلقة بجرائم العنف ضد المرأة في أفغانستان، من قبيل الممارسات التقليدية الضارة، والتقصير في الإبلاغ عن الجرائم، وتنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة لعام ٢٠٠٩.

٣٨ - وفي الفترة الفاصلة بين ٢٧ أيلول/سبتمبر و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت البعثة ١٠ فعاليات عالمية للأبواب المفتوحة في جميع أنحاء أفغانستان حول موضوع ''مشاركة المرأة في عمليات السلام''، وتم التحاور مع ٢٢٤ أفغانيًا (١٩٢ امرأة و ٣٢ رجلاً) يمثلون ١٦ من الولايات الـ ٣٤ و ٣٧ مقاطعة على الأقل. وشدّدت النساء على أهمية مشاركتهن في عمليات السلام. وتُوِّجت الحوارات بحدث وطني اشتركت في استضافته الأمم المتحدة في ٤ كانون الأول/ديسمبر، وأكد خلاله المشاركون على أهمية مشاركة الأفغانيات بفعالية وعلى قدم المساواة في محادثات السلام.

٣٩ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت الحكومة صندوق دعم الصحفيين الذي يهدف إلى مساعدة الصحفيين والأسر المنكوبة في أبنائها من العاملين في وسائط الإعلام. وقد ظلّ الصحفيون والإعلاميون يواجهون الترهيب والمضايقة والعنف من جانب كل من العناصر المناهضة للحكومة والقوات الموالية لها. وقامت البعثة بالتوثيق لأربعة من حوادث القتل والضرب ولاثنين من حوادث التهديد ضد الصحفيين.

رابعا – تنسيق المساعدة الإنمائية

٤٠ – ازدادت سرعة الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري الذي كان من المقرر أن يعقد في جنيف في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك فيما يتعلق بالنواتج الرئيسية المتوخاة، بما في ذلك إجراء انتخابات برلمانية، والانتهاء من جميع البرامج الوطنية ذات الأولوية، وتحقيق المعايير المرجعية لصندوق النقد الدولي، وتشجيع نمو القطاع الخاص، وإحراز التقدم في مجال مكافحة الفساد، والمضي قدما في إصلاح قطاع الأمن. ففي ٢٣ أيلول/سبتمبر، عُقد اجتماع تحضيري في نيويورك، برئاسة كل من الوزير رباني وممثلي الخاص لأفغانستان ورئيس البعثة. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد اجتماع لكبار المسؤولين في جنيف، تركزت فيه المناقشات على إطار جنيف للمساءلة المتبادلة الذي سيُعتمَد في المؤتمر واستراتيجية أفغانستان لتحقيق النمو الاقتصادي.

٤١ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نقح فريق الرئيس غني استراتيجيته لمكافحة الفساد، حيث أضاف ٥٢ نقطة مرجعية جديدة وحذف أخرى. ووسعت الحكومة الإطار القانوني لمكافحة الفساد، وسجلت أوجه تقدم فيما يتعلق بنصوص تشريعية أساسية. وفي أيلول/سبتمبر، وضع الفريق العامل المعني بإصلاح القانون الجنائي الصيغة النهائية لمشروعي القانونين المتعلقين بمكافحة الفساد والإبلاغ عن المخالفات. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت الحكومة مشروع قانونها لمكافحة الفساد إلى الجمعية الوطنية لاستعراضه. ويتضمن القانون الجديد توصيات مستمدة من تقرير بعثة الأمم المتحدة بشأن مكافحة الفساد لعام ٢٠١٨، بما في ذلك تدوين الأساس القانوني لمركز العدالة لمكافحة الفساد وإنشاء لجنة لمكافحة الفساد قائمة بذاتها. غير أن منظمات المجتمع المدني أعربت عن القلق من أن عملية الاختيار المقترحة للجنة ليست مستقلة بالشكل الكافي. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، قُدّم مشروع قانون حماية المبلغين عن المخالفات إلى الجمعية الوطنية. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أقرت الجمعية الوطنية قانون الإقرار بالأصول المملوكة لمسؤولي وموظفي الدولة وتسجيلها، الذي اعتُمد بمرسوم رئاسي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ووفقا لما ذكرته إدارة تسجيل الأصول، تم تسجيل أكثر من ٠٠٠ ١٦ استمارة تصريح بالممتلكات، من بينها ٧٣ استمارة من أعضاء من مجلسي الشيوخ والنواب في الجمعية الوطنية.

٤٢ – وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أدان مركز العدالة لمكافحة الفساد ستة من كبار المسؤولين من وزارة الداخلية، من بينهم جنرال سابق ونائب وزير سابق، بتهم متعلقة بالفساد. كما أدين ثلاثة موظفين سابقين آخرين في وزارة الداخلية وحكم عليهم بالسجن في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أكمل المركز ثلاث محاكمات شملت ١٦ مدعى عليهم في المرحلة الابتدائية وبت في قضيتين شملتا سبعة مستأنف ضدهم في مرحلة الاستئناف، وهو ما يمثل انخفاضا تدريجيا في عدد القضايا التي تم النظر فيها مقارنة بالفترات السابقة. وذكر القضاة والمدعون العامون في المركز عدم إنفاذ أوامر الحضور ومذكرات التوقيف باعتباره السبب الرئيسي لهذا الانخفاض. وفي المجموع، أكمل المركز ٤٢ محاكمة شملت ١٦٩ مدعى عليهم في المرحلة الابتدائية، وبت في ٤١ قضية شملت ١٢٨ مستأنفا ضده في مرحلة الاستئناف.

٤٣ – وتواصلت الجهود المبذولة لتنفيذ التوظيف على أساس الاستحقاق في القطاع العام. ففي آب/أغسطس، أفادت اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية بأنه بالاستناد إلى تقييماتها على مستوى الولايات، حددت ٥٣٣ ٢ وظيفة لكبار المديرين على هذا المستوى، منها ٣٦٢ ١ وظيفة يشغلها مديرون بالنيابة، فيما كانت الوظائف الأخرى شاغرة. ونتيجة لذلك، تم فتح ١١٤ وظيفة لكبار المديرين على مستوى الولايات من أجل القيام بعملية استقدام تنافسية، وشارك ١٥٨ مرشحا في امتحان

كتابي موحد جديد من أجل الحصول على ٣٥ وظيفة لكبار مديرين على مستوى الولايات، أداره مركز الامتحانات التابع للجنة الذي أنشئ حديثا.

٤٤ - وواصلت الحكومة الإصلاحات الرامية إلى تحسين المساءلة في قطاع الأمن، مع التركيز على وزارة الداخلية. ففي ٣٠ آب/أغسطس، أكملت الحكومة جرد أصول الأفراد بالنسبة لأفراد الشرطة الوطنية الأفغانية الموجودين، فيما تقررت مواصلة العملية بالنسبة للموظفين الجدد. وعلاوة على ذلك، أكملت الحكومة عملية التحقق من سجلات جرد أصول الأفراد من خلال مقارنتها بنظام كشوف المرتبات الموجود على شبكة الإنترنت. ومن بين ١٤٧ ٨٧٥ سجلا، تم الإقرار بمشروعية دفع المرتبات لـ ١٠٦ ١٨٩ فردا. وحُذفت السجلات المتبقية البالغ عددها ٤١ ٦٨٦ سجلا من كشوف المرتبات، لأسباب منها التقاعد، والهروب من الخدمة، وتناقص عدد الأفراد. وواصلت الحكومة القيام بإصلاحات في قيادتها الأمنية بموجب القانون الأساسي. ففي ١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت وزارة الدفاع عن مجموعة ثالثة من الإحالات على التقاعد من الجيش الوطني الأفغاني بموجب القانون، شملت ٢٢ جنرالا إضافيا. وفي المجموع، تمت إحالة حوالي ١ ٨٠٠ فرد من الجيش الوطني الأفغاني، منهم ٣٨٠ جنرالا، على التقاعد منذ إصدار القانون الأساسي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٤٥ - وواصلت الحكومة جهودها الرامية إلى تعزيز نمو القطاع الخاص. ففي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أقر مجلس الوزراء أول استراتيجية تجارية وطنية لأفغانستان تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للصادرات وتنفيذ الالتزامات الناتجة عن انضمام أفغانستان إلى منظمة التجارة العالمية في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن البنك الدولي أن أفغانستان قد ارتقت ١٦ مركزا في التصنيف العالمي الخاص بتيسير ممارسة الأعمال التجارية، وهو ما جعلها تحتل المرتبة ١٦٧ من بين ١٩٠ دولة. وأبرز البنك الإصلاحات المنفذة بما في ذلك القيام بتخفيضات في تكلفة بدء الأعمال التجارية واعتماد إدارة ضريبية جديدة كعاملين كامنين وراء التحسن في التصنيف.

خامسا - المساعدة الإنسانية واللاجئون

٤٦ - في الفترة من ١٦ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، تسبب النزاع في تشريد ٣٨ ٥٥٨ شخصا آخرين، ليصل مجموع المشردين في عام ٢٠١٨ إلى ٢٨٩ ٨٦٦ شخصا (منهم ٦٠ ٧٢٠ امرأة، و ١٦٧ ٣٤٢ طفلا، و ٦١ ٨٠٤ رجال). وعلى الرغم من أن التشريد المتصل بالنزاع انخفض بأكثر من الثلثين مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧، لا توجد بعد أي إمكانية لعودة العديد من الأسر المشردة في القريب العاجل إلى مناطقها الأصلية بأمان وكرامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الشركاء في العمل الإنساني الغذاء ومساعدات أخرى منقذة للحياة إلى ١٦٥ ٧٥٩ من الأشخاص المشردين جراء النزاع.

٤٧ - وكان عدد حالات الصدمات التي تمت معالجتها في الفترة من ١٦ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر هو ٣٤ ٢٤٢ حالة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧. وكانت الحاجة إلى رعاية المصابين بالصدمات مرتفعة بشكل خاص في ولايات هلمند وقندوز وتخار وغزني وكونار وزابل وكابل، حيث خلفت الاشتباكات آثارا كبيرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الشركاء الـ ١٥ في مجموعة الصحة استشارات إلى ٨٩٧ ٣٥٣ شخصا، بلغت نسبة النساء والفتيات فيهم ٥٣,٤ في المائة.

٤٨ - وبعد الأزمة الذي شهدتها غزني في آب/أغسطس، نشرت الأمم المتحدة أفرقة لإزالة ١٠٦ قطع من المتفجرات من مخلفات الحرب كانت تشكل خطرا على سلامة المجتمعات المحلية وأمنها. وقامت هذه الأفرقة بتوعية أكثر من ٨ ٠٠٠ شخص بشأن المخاطر. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، زارت الأفرقة ١٨٨ مجتمعا محليا، فأزالت ١ ٦١١ قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب، ومسحت المناطق الخطرة، وقامت بالتوعية بالمخاطر، وبالتالي خفضت خطر الموت والإصابة لعدد تراكمي يبلغ حوالي ٢٣٩ ٨١٠ فردا. وخلال الفترة نفسها، طهر كل من الأمم المتحدة والشركاء ٤,٩ كيلومترات مربعة من الأراضي من التلوث بالمتفجرات العالية الأثر، وهو ما استفاد منه ٦٧ مجتمعا محليا. وردا على شواغل العائدين من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية المتعلقة بالحماية، تلقى حوالي ١٨٠ ٣٠٤ أشخاص التثقيف بشأن المخاطر، وذلك في مراكز في جميع أنحاء البلد.

٤٩ - واعترافا بدور أفغانستان العالمي في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، ترأست الحكومة الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تأكيد ثماني حالات جديدة للإصابة بشلل الأطفال، وهو ما رفع العدد الإجمالي للحالات في عام ٢٠١٨ إلى ١٩ حالة. وتوجد في قندهار، التي هي بؤرة التفشي الراهن، تسع من هذه الحالات. وبسبب حظر مفروض على التحصين في المنازل في الولايات الجنوبية (قندهار وهلمند وأورزكان)، لم يتم تحصين ٨٤٦ ٠٠٠ طفل منذ أيار/مايو ٢٠١٨. وإذا أضفنا إلى ذلك ٢٠٠ ٠٠٠ طفل إضافي لم يتم تحصينهم في غزني، بلغ مجموع عدد الأطفال الذين لم يتم تحصينهم في المنطقتين الشرقية والجنوبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يقرب من مليون طفل. ووضعت وزارة الصحة العامة والأمم المتحدة خططا للطوارئ باستخدام نهج أخرى لتحصين هؤلاء الأطفال.

٥١ - وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، كان الجفاف قد أثّر على ٢٢٩ من أصل ٤٠١ مقاطعة في جميع أنحاء البلد. وفي غرب أفغانستان، أرغِم الآن أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص على الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية منذ بداية العام. ويعيش معظم المشردين حديثا في مستوطنات غير رسمية بها عدد قليل من الخدمات الاجتماعية الأساسية، إن وُجدت. واستنفد العديد من المجتمعات المحلية الريفية مواردها، فهي تبيع الماشية من أجل شراء الغذاء وتقتات من بذور موسم الزراعة المقبل. ووفقا لما أفادت به الأمم المتحدة، يعاني ٣,٥ ملايين شخص بشدة من انعدام الأمن الغذائي بسبب الجفاف ويحتاجون إلى الأغذية المنقذة للحياة والمساعدة في أسباب المعيشة. واستنادا إلى تحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي أجري في تشرين الأول/أكتوبر، يوجد ١٠,٨ ملايين شخص في حالات طوارئ أو أزمة فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي.

٥٢ - ويعمل كل من الأمم المتحدة والشركاء على تمكين المجتمعات المحلية من زراعة المحاصيل من أجل حصدها في عام ٢٠١٩ ويدعمون أولئك الذين قد أجبروا بالفعل على مغادرة بيوتهم. وتلقت الأسر المشردة التي نزحت إلى المراكز الحضرية بسبب الجفاف المساعدة الغذائية الطارئة ذاتها التي حصل عليها الأشخاص المشردون بفعل النزاع. وقُدمت المواد الغذائية إلى الأسر في المناطق الريفية للحيلولة دون وقوع المزيد من حالات التشريد المتصلة بالجفاف. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، قام كل من الأمم المتحدة وشركائها بتوزيع مساعدات غذائية على ٧٠٦ ٠٠٠ شخص في أشد الولايات تضررا وهي بادغيس وفارياب وغور وهرات وجوزجان.

٥٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، بدأ كل من الأمم المتحدة والشركاء في توسيع نطاق الدعم المقدم لمدة لا تقل عن ستة أشهر إلى جميع السكان المحتاجين المقدر عددهم بـ ٣,٥ ملايين شخص في ٢٠ ولاية بسبب الجفاف. ووزعت الأمم المتحدة المساعدة على أكثر من مليون شخص في تشرين الأول/أكتوبر، وهي تسير على الطريق الصحيح لتقديم المساعدة لـ ٢,٥ مليون شخص قبل نهاية العام، فيما من المقرر أن يقدم الشركاء المساعدة إلى المليون شخص المتبقي. وعلاوة على ذلك، بدأ العمل على تزويد ١,٤ مليون شخص قبل حلول فصل الشتاء بالعلف المركز وبذور العلف وبذور القمح في ٢١ ولاية. وعبأت الحكومة ٦٠ ٠٠٠ طن من حبوب القمح من الاحتياطيات الخاصة بها. ونقلت الأمم المتحدة ٣٠ ٠٠٠ طن حتى الآن وتقوم الآن بشراء سلع أساسية تكميلية من الأسواق الدولية.

٥٤ - وعاد ما مجموعه ١١٠ ٩٥٤ مواطنا أفغانيا، من بينهم عائدون من تلقاء أنفسهم ومرحَّلون ولاجئون، إلى وطنهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فخلال الفترة من ١٦ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وصل ٤ ٤٠٠ عائد من غير الحاملين للوثائق اللازمة من باكستان، و ١٠٣ ١٤٦ عائدا من جمهورية إيران الإسلامية. وفي الفترة نفسها، ساعدت الأمم المتحدة في عودة ٢ ٦٩٢ لاجئا من باكستان، و ٦٩٤ لاجئا من جمهورية إيران الإسلامية، و ٢٢ لاجئا من بلدان أخرى. وعدد اللاجئين المسجلين العائدين إلى أفغانستان هو أقل بكثير من العدد المسجل في عام ٢٠١٧ (١٠ ٥٩٦ عائدا من باكستان، و ٤١٩ عائدا من جمهورية إيران الإسلامية، و ٦٨ عائدا من بلدان أخرى). وارتفع عدد العائدين غير الحاملين للوثائق اللازمة من جمهورية إيران الإسلامية ارتفاعا كبيرا، إذ كان هناك أكثر من ٦٠٢ ٥٢٤ عائدا ومرحلا في عام ٢٠١٨ (من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر) مقارنة بـ ٣٨٢ ٠٠٣ عائدين ومرحلين في عام ٢٠١٧ (من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر)، فيما يبدو بسبب تدهور الحالة الاقتصادية في البلد. وتحاول الوكالات الإنسانية الوصول إلى العائدين وتقديم حزمة مساعدات إليهم تتضمن مواد غذائية وأموالا نقدية، وضروريات أساسية أخرى لتيسير إعادة إدماجهم في المجتمع. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قامت حكومة باكستان بتمديد صلاحية بطاقات التسجيل لحوالي ١,٤ مليون لاجئ أفغاني في باكستان حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٥٥ - واستمرت معوقات وصول المساعدات الإنسانية، حيث بلغ مجموع الحوادث التي أثرت على الأمم المتحدة والشركاء ٦٩ حادثا في الفترة من ١٦ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. فمنذ بداية السنة، تم تسجيل ما مجموعه ٣١٨ حادثا، شمل قتل ٢٦ عاملا في مجال تقديم المعونة. وعلاوة على ذلك، أصيب ٤٨ عاملا في مجال تقديم المعونة، واختُطف ٧٦، واحتُجز ٤٦ آخرون. ولا يزال العاملون في مجال إزالة الألغام يواجهون خطر الوقوع ضحية الاختطاف والعنف المسلح. وظلت إمكانية وصول المساعدات الإنسانية في المناطق المتنازع عليها والمناطق الواقعة تحت سيطرة العناصر المناوئة للحكومة تشكل تحديا مستمرا. وفي تشرين الأول/أكتوبر، جدد الطالبان ضماناتهم للمرور الآمن لموظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك بعد مرور شهرين على سحبها. ورحبت اللجنة بعد ذلك بتجديد ضماناتها الأمنية.

٥٦ - وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، تلقت الأنشطة الإنسانية في أفغانستان تمويلا قدره ٣١٢,٨ مليون دولار، منها ٢٤٨,٢ مليون دولار للأنشطة المدرجة في خطة الاستجابة الإنسانية.

سادسا – مكافحة المخدرات

٥٧ – واصلت الحكومة، بدعم من الشركاء الدوليين، تنفيذ عمليات مكافحة المخدرات. ففي الفترة من ١٦ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، قامت سلطات إنفاذ القانون بما مجموعه ٨٣٥ عملية أدت إلى حجز ٦٤٦ ٢ كيلوغراما من الهيروين، و ٠٦٠ ٩ كيلوغراما من المورفين، و ٥٧٨ ١٢ كيلوغراما من الأفيون، و ٩٤١ كيلوغراما من الميثامفيتامين، و ٠٤٠ ٤ كيلوغراما من الحشيش، و ٢٥٦ ١٦ كيلوغراما من القنب، و ٧٨٧ ١١ قرصا من أقراص الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA)، و ٤١٧ ٤ كيلوغراما من السلائف الكيميائية الصلبة، و ٣٤٤ ١٤ لترا من السلائف الكيميائية السائلة. وفي المجموع، تم تفكيك ثمانية معامل لصنع الهيروين؛ وأُلقيَ القبض على ٠١٧ ١ من المشتبه فيهم؛ وتم حجز ٨٦ مركبة، و ١٤٠ سلاحا و ٣٤١ هاتفا محمولا، وخمسة أجهزة اتصال لاسلكي. وقُتل ضابط من الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات أثناء القيام بالعمليات.

٥٨ – ووُضعت الصيغة النهائية لتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن زراعة وإنتاج الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٨ وصدر في تشرين الثاني/نوفمبر. وتظهر نتائجه انخفاضا طفيفا في زراعة الأفيون وإنتاجه مقارنة بعام ٢٠١٧، مع ملاحظة حدوث انخفاضات كبيرة في الزراعة والإنتاج في المنطقتين الشمالية والغربية بسبب الجفاف. وفي إطار مبادرة مشتركة بين وزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية، ووزارة مكافحة المخدرات والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، عُقد مؤتمر وطني مدته يومان بشأن دور الإرشاد الزراعي في تشجيع التنمية البديلة في أفغانستان يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر في مدينة كابل. وحضر المناسبة ١٥٠ مزارعا وأخصائي إرشاد، وأبرزت فيها المدخلات الزراعية وأوجه التقدم التكنولوجي من جانب القطاع الخاص، وكذلك فرص تسويق المنتجات من المحاصيل والماشية.

سابعا – الدعم المقدم للبعثة

٥٩ – في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، كانت معدلات الشغور في البعثة سبعة في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، وخمسة في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين وثلاثة في المائة بالنسبة للموظفين من الرتبة المحلية، مقارنة بالمعدلات المعتمدة وهي ١١,١ في المائة، و ٨,٥ في المائة، وثلاثة في المائة، على التوالي. ولا تزال نسبة الموظفات منخفضة للغاية. ففي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، كانت نسبة النساء في كل فئة من فئات الموظفين على النحو التالي: ٣٦ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٣٧ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ١٣ في المائة من الموظفين الفنيين الوطنيين، وسبعة في المائة من الموظفين من الرتبة المحلية. وفي الفترة ما بين ١ آب/أغسطس و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أوفدت بعثة الأمم المتحدة ١٩٧ بعثة برية و ٢٣ بعثة جوية، فضلا عن استقبال ٠٠٤ ١ بعثات اتصال من الجانب الآخر قام خلالها ممثلو المقاطعات بزيارة المكاتب الميدانية التابعة للبعثة.

ثامنا – الملاحظات

٦٠ – مع الإشارة إلى التحديات الأمنية واللوجستية والسياسية العديدة التي تواجه هيئات إدارة الانتخابات في أفغانستان، فإنني أرحب بإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها في ظل الظروف الصعبة. ولقد برهنت الانتخابات مجدّدا على التزام المواطنين الأفغان بالمشاركة في العمليات الديمقراطية. وقد أثلج

صـــدري ما أظهره ملايين النســـاء والرجال الأفغان من شـــجاعة وتصـــميم بخروجهم للإدلاء بأصـــواتهم في مختلف أنحاء البلد، حيث تغلبوا في كثير من الأحيان على عقبات كبيرة وتحدّوا تهديدات أمنية خطيرة لينتخبوا ممثليهم. وإنني أدين أعمال العنف المرتكبة بصـورة متعمّدة ضـد المدنيين من قبل العناصـر المناوئة للحكومة عبر مختلف مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك الطفرة التي شُـــهدت في الهجمات على الأهداف الانتخابية وغيرها من الأهداف ذات الصـلة في ٢٠ تشـرين الأول/أكتوبر، مما أسـفر عن أكبر عدد من الإصـابات في صـفوف المدنيين يُسجّل في أي يوم من عام ٢٠١٨. وإلى جانب ما يُلحقه هذا العنف من ضرر جسيم بالمدنيين، فإنه يشكل اعتداءً واضحا على ما للمواطنين الأفغان من حق دستوري في المشـاركة السـياسـية. وإنني إذ أُذكّر بالتزام حركة طالبان المعلن بحماية المدنيين في النزاع المسـلح، أدعو جميع الأطراف إلى احترام حق الشعب الأفغاني في المشـاركة في جميع مراحل العملية الانتخابية بحرية ودون خوف أو تهديد بالعنف.

٦١ - وفي الوقت ذاته، لا بد أيضا من إدراك أن الانتخابات والمرحلة التالية لها قد شـابتها أوجه قصور تقنية بعضـها كان يمكن تجنبه وبعضـها الآخر كان ناتجا عن تحميل المفوضـية المسـتقلة للانتخابات بأكثر من طاقتها. وقد أدت حالات التأخر في فتح مراكز الاقتراع، والمشـــاكل المرتبطة بالتأخر في بدء العمل بتقنيات التحقق من هويات الناخبين باســـتخدام البيانات البيومترية، والأخطاء الإدارية في قوائم الناخبين إلى حالات تعطّل شـديد يوم الانتخابات، مما أدى ببعض الناخبين إلى مغادرة مراكز الاقتراع دون الإدلاء بأصواتهم. وتسبّبت هذه الإحباطات، إلى جانب حالات التأخر في عدّ الأصوات وتبويبها بعد التصويت، في تضـاؤل مصـداقية المؤسـسـات الانتخابية في هذه اللحظة الحاسمة من الدورة الانتخابية. وإنني أدعو هيئات إدارة الانتخابات إلى حماية شفافية العملية في مرحلة ما بعد الانتخابات كخطوة أولى نحو استعادة ثقة الشعب الأفغاني، بما في ذلك عن طريق توفير المعلومات الواضحة عن جميع جوانب العملية. وإذ أذكّر بأنه قد تعذّر إجراء الانتخابات في ولاية غزني، أشـجّع الحكومة والمفوضـية المسـتقلة للانتخابات على إعطاء الأولوية على النحو الواجب لحل المشاكل الأمنية والسياسية واللوجستية المعلّقة لتمكين أهالي غزني من انتخاب ممثليهم البرلمانيين. أما بالنسـبة لبقية الولايات، فيجب على المفوضـية المسـتقلة للانتخابات ولجنة الشكاوى الانتخابية أن تبذلا قصارى جهدهما للإسراع بعملية عدّ الأصوات وتبويب النتائج بصورة موثوقة وشفافة ومنضبطة زمنيا.

٦٢ - ومع اقتراب موعد إجراء الانتخابات الرئاسـية في نيسـان/أبريل ٢٠١٩، أشـجّع هيئات إدارة الانتخابات على اتخاذ التدابير الملائمة اسـتنادا إلى الدروس المسـتفادة من الانتخابات البرلمانية لضـمان اتسـاق عمليات اتخاذ القرار وتنفيذ جميع الإجراءات اللازمة في الوقت المناسـب. ومما لا يقل عن ذلك أهمية أن تتحمل الجهات الفاعلة السـياسـية جميعها مسـؤوليتها عن العملية الانتخابية. فقيام الأحزاب السـياسـية بمنع الوصـول إلى مكاتب المفوضـية المسـتقلة للانتخابات قبل الانتخابات لفرض تطبيق تقنية التحقق البيومتري قد أدى إلى حالات تأخّر شـديد في إنجاز الأنشـطة التحضـيرية الرئيسـية. وأدى قبول الحكومة المتأخر لطلب تطبيق تقنية التحقق البيومتري إلى إثقال كاهل المفوضـية في الأسـابيع الحاسمة السـابقة للانتخابات. وصـحيح أن التظاهر السـلمي حق دسـتوري لجميع الأفغان، ولكن القلق يسـاورني إزاء لجوء بعض الأحزاب السـياسـية والمرشـحين لحيل هدفها عرقلة الأطراف الأخرى. فمن الممكن أن تؤدي هذه الأسـاليب إلى حرمان مواطنين آخرين من حقهم في التصـويت وأن تشـكل، إذا اتُّبعت بصـورة ممنهجة، خطرا ينذر بتقويض النظام الانتخابي. ومع اسـتمرار الحكومة وهيئات إدارة الانتخابات

في الأعمال التحضـيرية للانتخابات الرئاسـية، أدعو جميع أصـحاب المصـلحة، بمن فيهم المرشـحون والأحزاب السـياسـية ومنظمات المجتمع المدني، إلى المشـاركة في جميع جوانب العملية الانتخابية بشـكال بنّاء. فبدون الجهود المخلصة والمتحدة من جانب القادة الأفغان والمؤسسات الأفغانية، لن تُتاح للمواطنين فرصة التصويت في انتخابات تستحق مشاركتهم، حيث يجدون أن هناك ضمانات لاحترام أصواتهم.

٦٣ - ويسـاورني قلق بالغ إزاء تفاقم الأثر الذي يخلفه النزاع المسـلح على السـكان المدنيين، حيث تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان توثيق أعداد غير مسبوقة للوفيات في صفوف المدنيين. ومع أن الجهود المبذولة في ميدان القتال قد أفضـت إلى شـيء من الانخفاض في أعداد ضـحايا الاشـتباكات البرية من المدنيين، فإن الارتفاع المسـتمر في عدد الإصـابات في صـفوف المدنيين من جرّاء الهجمات الانتحارية والجوية يبعث على القلق. ومما يبعث على القلق البالغ تزايد معدلات اسـتهداف المدنيين من جانب العناصـر المناوئة للحكومة، ومن أمثلة ذلك العنف الموجه ضـد الأهالي الأفغان المشـاركين في العمليات الانتخابية. وإنني أحث جميع الأطراف في النزاع على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسـان والقانون الدولي الإنسـاني، وأحث العناصـر المناوئة للحكومة على وقف جميع الهجمات ضد المدنيين والبنى التحتية المدنية.

٦٤ - وإن كلفة النزاع العالية، والمستمرة في التصاعد، المتمثلة في الخسائر في أرواح المدنيين إنما هي تذكير صـارخ بأن إنهاء النزاع من خلال مفاوضـات السـلام يجب أن يظل هو الحتمية الكبرى التي توجِّه جميع الجهود المبذولة في أفغانسـتان. وتماشـيا مع مبدأ امتلاك القوى الأفغانية زمام الأمور، فإنني أشـجّع الحكومة على تعزيز شمول عملية السـلام، بحيث تُكفل مراعاة طائفة متنوعة من وجهات النظر في كل مرحلة. ومع ملاحظة الزيادة التي شُهدت مؤخرا في حجم التواصل بين حركة طالبان وأعضاء المجتمع الدولي، أشدّد على ضـرورة دخول حركة طالبان في محادثات مباشـرة مع حكومة أفغانسـتان بهدف التوصـل إلى حل للنزاع. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم جميع جهود السلام عبر أي سبيل متاح.

٦٥ - وما زلت أشـعر بقلق بالغ إزاء انتشـار العنف ضـد المرأة والفتاة في أفغانسـتان. فهذا العنف يتسـبّب في معاناة إنسـانية عميقة ويلحق أضـرارا بالغة بالأسـر ويعيق المشـاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة. وعلى ضوء ذلك، يعدّ إنشاء الحكومة لجنة تقنية لمراجعة قانون القضاء على العنف ضد المرأة لعام ٢٠٠٩ خطوة مشـجعة. ولديّ تفاؤل بأن عملية المراجعة سـتفضـي إلى إيجاد حماية قانونية أقوى لجميع النساء والفتيات الأفغانيات بصورة قائمة على الحقوق.

٦٦ - وما زال العاملون في مجالات المسـاعدة الإنسـانية والرعاية الصـحية والتعليم يواجهون مخاطر غير مقبولة بينما هم يؤدّون مهام حرجة في مختلف أرجاء أفغانسـتان. ويسـاورني قلق بالغ إزاء تزايد الهجمات التي تُشـنّ على المرافق الصـحية والعاملين في مجال الرعاية الصـحية، إلى جانب الهجمات التي تشـنّ على المرافق المدرسـية وحالات التعطّل التي تلحق بالعملية التعليمية. ولا يمكن تبرير هذه الهجمات والأنشـطة تحت أي ظرف كان. وإنني أحث الأطراف في النزاع على اتخاذ تدابير لإتاحة المجال لتأدية المرافق الصـحية وظائفها دون انقطاع ولاحترام حق البنين والبنات على السـواء في تلقّي العلم دون أي تدخل. وبالمثل، فإن الموجة الأخيرة لمحاولات العناصـر المناوئة للحكومة عرقلة العمليات الإنسـانية لإزالة الألغام، بما في ذلك عن طريق تهديد العاملين في مجال إزالة الألغام وترهيبهم واختطافهم، قد عطّلت مشـاريع منقذة للأرواح وأخرجتها عن مسـارها. ويجب على جميع الأطراف أن تتيح إمكانية وصـول أفرقة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية إلى المناطق المتضررة دون عوائق.

٦٧ - وعلى الرغم من البيئة المتقلبة، أحرزت أفغانستان تقدما في السنة الماضية على صعيد تحسين المناخ الاستثماري، حيث انتقلت من المرتبة ١٨٣ إلى المرتبة ١٦٧ في تصنيف البنك الدولي لتيسير ممارسة الأعمال التجارية. ولأول مرة في تاريخ أفغانستان، ينضم البلد بهذه القفزة إلى مجموعة البلدان الأكثر تحسّنا على مستوى العالم. وتحمل هذه النتيجة المحمودة دلالة على إحراز تقدم صوب تحقيق أهداف عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤)، بما في ذلك توليد النمو الاقتصادي من أجل تحقيق الاعتماد على الذات. ويتيح تنقيح استراتيجية مكافحة الفساد فرصة قيمة للحكومة لتوضيح الإطار المؤسسي الموجّه لجهود مكافحة الفساد، بما يتماشى والتزامات أفغانستان بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وإنني أشجع الحكومة على مواصلة تفاعلها البنّاء مع منظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين في جميع مراحل العملية.

٦٨ - وفي المؤتمر الوزاري المعقود بشأن أفغانستان في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف، أظهر المجتمع الدولي استمرار التزامه تجاه أفغانستان، وانصبّ تركيز المناقشات على خطة الحكومة للإصلاح. وكما أشير إليه في المؤتمر، أحرزت الحكومة تقدما بشأن العناصر الرئيسية لهذه الخطة، بما في ذلك الانتهاء من وضع ١٠ برامج وطنية ذات أولوية، وتنفيذ إصلاحات مالية بعيدة المدى، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة. وفي مجالات أخرى، لا يزال التقدم المحرز محدودا. وإنني أرحب باعتماد إطار جنيف للمساءلة المتبادلة من جانب أفغانستان والجهات المانحة الدولية. فهذا الإطار يوفر خريطة طريق واضحة لأولويات الإصلاح المتفق عليها بشكل متبادل على مدى العامين القادمين، بما يتواءم مع الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم المتّسق للحكومة في تنفيذ خطتها الإصلاحية لفائدة جميع المواطنين، وذلك بهدف تحقيق السلام والتنمية والاعتماد على الذات خلال عقد التحوّل.

٦٩ - وإنني أتوجه بالشكر إلى جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان وإلى ممثلي الخاص تاداميشي ياماموتو لما يبدونه من تفانٍ متواصل، في ظل ظروف صعبة، من أجل الوفاء بالتزاماتنا دعماً لشعب أفغانستان.